

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤١٣**

الثلاثاء، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

06-31298 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في سياق مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى دولة السيد سالم أحمد سالم المبعوث الخاص للأمين العام لمحادثات السلام السودانية بشأن دارفور ورئيس الوسطاء.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سالم إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على الأعضاء التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور، الوثيقة S/2006/218.

وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2006/156، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الكونغو.

وسيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد سالم أحمد سالم مبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص إلى محادثات السلام السودانية بشأن دارفور، ورئيس الوسطاء.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سالم.

السيد سالم (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن عميق تقديري لكم ولزملائكم في المجلس لدعوتي مرة أخرى للحضور إلى هنا لإحاطتكم علما بحالة محادثات السلام السودانية الجارية حاليا في أبوجا، نيجيريا. ومن الواضح أن دعوة المجلس لي مرة أخرى للحضور إلى نيويورك للتكلم فيه تمثل قلق المجتمع الدولي الجماعي إزاء محنة سكان دارفور وتصميم المجلس على البقاء على علم بالعمليات الجارية، ولا سيما الاختتام السريع والناجح لمحادثات السلام.

ولقد حدثت، منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس منذ ثلاثة أشهر، تطورات هامة في الجهود الرامية إلى الوصول إلى اتفاق سلام شامل فيها يتعلق بدارفور. ومن الجلي أن ذلك الاتفاق من الممكن تحقيقه، على الرغم من أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من الأعمال المضنية.

وسنقدم في القريب العاجل مجموعة من المقترحات التوفيقية التي تمثل خيارات منصفة ومتوازنة لإنهاء الصراع في دارفور، وإنشاء الآليات اللازمة لكفالة أن يسود في نهاية المطاف سلام عادل ودائم في تلك الأرض التي يسودها الاضطراب.

وفي ٦ نيسان/أبريل الماضي، أتيحت لي الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية في اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا، والاشتراك في مناقشة بناءة بشأن أفضل سبيل لإدامة زخم هذه العملية. وتقييمي الشخصي عقب ذلك الاجتماع هو أن أفريقيا تنتظر بفارغ الصبر التوصل إلى حل سلمي تفاوضي للصراع في دارفور. وكانت الزيارة اللاحقة التي قام بها إلى أبوجا السيد دينيس ساسو - نغوسو، رئيس جمهورية الكونغو والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي في ٨ و ٩ نيسان/أبريل الماضي دليلا ملموسا على ذلك القلق، وأفصحت عن تصميم أفريقيا على

مساعدتنا في جهودنا للوساطة. وفي الوقت نفسه، ما زال مضيفنا في نيجيريا، الرئيس أولوسيغون أوبسانجو، يدعمنا دعما تاما.

وتبين هذه الحقائق معا بجلاء رغبة القادة الحقيقية – بل ورغبة أفريقيا في مجموعها – في بذل قصارى جهدهم لمعالجة المشاكل الحاصلة في دارفور. ويوجد في هذا الشأن تلاق سار في الآراء بين المجلس وأفريقيا.

وفي آخر إحاطة قدمتها للمجلس، أعربت عن شعوري بالإحباط إزاء الخطى المتثاقلة التي تسير بها المفاوضات المؤلم وعدم الثقة الواضح فيما بين الأطراف. وأود، في هذه المرة، أن أعلن أن الحالة آخذة في التطور، وإن لم يكن بالسرعة التي كنا نبتغيها. وما زال يعوقنا عدم استعداد الأطراف أو عدم قدرتها على تقديم تنازلات هامة، وعدم الثقة العميق والشك المتبادل اللذان يسودان العلاقات فيما بينها. ومع اقترابنا من مرحلة نهاية هذه المفاوضات الطويلة، تزداد أوجه قلق الأطراف كثافة، وهذا أمر مفهوم. ولهذا يمكننا أن نتوقع حدوث المزيد من التردد المحبط أثناء تفكير الأطراف في الحل التوفيقي والاتفاق، وفيما يتعلق بوجه عام بما يخبئه المستقبل لها ولجماهيرها.

وكنا، عند مغادرتي أبوجا يوم السبت الماضي، قد استنفدنا كل الحجج بشأن السلال الرئيسية لتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة. وعلى وجه أخص، أصبح لديَّ انطباع مفاده أنه قد يكون بوسعنا أن نحرز قدرا من التقدم في المفاوضات بشأن الترتيبات الأمنية، حتى أنه يمكن أن تقدم في المستقبل القريب آخر – وبل ويمكن القول أهم – قطعة في أحجية الصور المقطوعة، وهي مسائل المركز النهائي.

وفي الأيام القلائل الأخيرة، كان السيد علي عثمان طه، نائب رئيس السودان موجودا معنا في أبوجا على رأس وفد رفيع المستوى من حكومة الوحدة الوطنية في السودان.

والواقع أنه تعين عليَّ، بتردد شديد، أن أترك السيد طه في أبوجا بسبب التزامي السابق الذي تأجل مرتين بتقديم إحاطة إعلامية للمجلس. ولقد كانت زيارة نائب الرئيس عظيمة الفائدة في تحريك العملية إلى الأمام. وعند مغادرتي، كان كل قادة الحركات في دارفور حاضرين أيضا، مع كبار مستشاريهم. وتجري الآن، لأول مرة، مناقشات ثنائية ومباشرة بين الأطراف، كما أنه يعقد اجتماعات بتيسير من القائمين بالوساطة عقب الزخم الناشئ عن مبادرة الرئيس ساسو – نغوسو والرئيس أوبسانجو. ويبدو أن الوقت قد حان لحل الصراع في دارفور الذي تسبب في الكثير من المعاناة وإراقة الدماء؛ ونحن، في إطار وساطة الاتحاد الأفريقي، على استعداد لأن نمضي بالأطراف عبر المرحلة النهائية الصعبة والحساسة في الأسابيع القادمة.

وأود، فيما يتعلق بمسألة ذات صلة، أن أشيد بالسيد سلفا كير نائب الرئيس الأول للسودان، وبقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لاشتراك ممثليهم في هذه العملية وتيسيرهم لها، جنبا إلى جنب مع نائب الرئيس علي عثمان طه في أبوجا. ولقد ثبت أن بصيرتهم الثاقبة، وخبرتهم الواسعة، وأفكارهم الاستشرافية جمة الفائدة في توفير الثقة للحركات، والزخم الذي تقوم إليه حاجة شديدة للمحادثات.

وأنا مقتنع شخصيا أن بوسعنا الآن أن نقدم إلى الأطراف مجموعة واسعة من المقترحات قبل نهاية نيسان/أبريل، وفقا لما حث عليه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن منذ بضعة أيام فقط. وستغطي هذه المقترحات مسائل اقتسام السلطة، واقتسام الثروة، والترتيبات الأمنية، والحوار والمشاورات بين أبناء دارفور، فضلا عن آليات وطرائق التنفيذ.

وينطوي اقتراحنا في الأساس على صيغة لتقاسم السلطة. ولقد استمعنا باستفاضة في هذا الصدد إلى آراء الأطراف بشأن مجموعة من المسائل المتعلقة بتمثيل دارفور في الرئاسة، والهيئة التنفيذية الوطنية، والجمعية الوطنية، ومركز دارفور داخل السودان، وتكوين حكومات ولايات دارفور الثلاث. وينطبق هذا أيضا على مسألة التمثيل العادل لسكان دارفور في المؤسسات واللجان الوطنية السودانية المتوخاة بموجب اتفاق السلام الشامل.

وبدأت حكومة السودان في إبداء قدر من المرونة بشأن تلك المسائل، ونأمل في إمكانية تضييق شقة الخلافات. ونرجو أن تمضي الحركات في نفس الاتجاه في الوقت الذي نسعى فيه إلى تلبية شواغلها. وستستنير مقترحات القائمين بالوساطة بالمرونة التي أبدتها الحكومة، وبفهمنا للمخاوف المشروعة للحركات، ومطامح أبناء دارفور بشكل عام، فضلا عن ضرورة التوصل إلى صيغة عادلة ودائمة لحل المشاكل التي تمثل السبب الرئيسي لهذا الصراع البشع في السودان.

وإننا إذ نقدم هذه المقترحات، ما زلنا نسترشد في المقام الأول بمبدأ العدالة. ونحن ملتزمون بضمان ألا نقدم أي مقترح لتقاسم السلطة لا يمكّن سكان دارفور من أن يكون لهم تمثيل عادل وفعال في المؤسسات الوطنية السودانية، بغية إنهاء تهميشهم.

وفيما يتعلق بتقاسم السلطة، هناك أربع مسائل معلقة: المساعدة التي ستقدم إلى المشردين داخليا واللاجئين لتمكينهم من بدء حياتهم من جديد، وصيغة نقل السلطات من الحكومة الوطنية إلى الولايات، والأموال الأساسية لصندوق تعمير وتنمية دارفور، والتعويضات للجماعات والأفراد الذين كانوا ضحية للصراع. وتمثل التعويضات والأموال اللازمة لصندوق دارفور اثنتين من أكثر المسائل إثارة للخلاف. ولكننا مع ذلك ما زلنا مقتنعين أن بالإمكان حل هاتين المسألتين دون إبطاء إذا ما توفرت لدى الأطراف الإرادة السياسية والالتزام.

والأمن هو السبب الرئيسي وراء الأزمة في دارفور. وقد لا تكون هناك مبالغة في القول بأن الترتيبات الأمنية ستكون هي أساس نجاح أو فشل المفاوضات في أبوجا. ولنكن واضحين فيما يلي: الحرب في دارفور ليست حربا تقليدية بين جيشين متحاربين أو حتى حربا بين القوات المسلحة التقليدية لدولة ما وحركة تشن حرب عصابات. فدارفور مقر لميليشيات عديدة مسلحة وخطيرة، بما فيها الجنجويد، والحركات المسلحة المقسمة وقطاع الطريق، من نوع أو آخر، ومقاتلون أجانب، وقوات قبلية. وتمثل الترتيبات الأمنية لوقف إطلاق النار الفوري ولترتيبات المركز النهائي الطويلة الأجل عملية تتسم بالتعقيد.

ولقد تقدم فريقنا للوساطة بمقترحات بشأن مسائل مثل فض الاشتباك بين القوات، وإعادة الانتشار، ونزع سلاح الجنجويد والسيطرة على الميليشيات ووقف نشاطها، والقيام بأعمال الشرطة وتعزيز الأمن في مخيمات المشردين داخليا، وأمن ممرات هجرة السكان الرحّل، وتجريد طرق الإمداد باللوازم الإنسانية من السلاح – وتقتضي كل من تلك المسائل اتخاذ قرارات من الأطراف بشأنها، إذا أريد أن يكون هناك تقدم إلى الأمام، حتى يمكننا في نهاية المطاف أن نصل إلى وقف يمكن أن ينجح لإطلاق النار. وليس هناك حل سريع أو عملية سهلة.

إلا أنه يسرني أن أذكر أننا بدأنا في إحراز تقدم – وإن كان بطيئا – في بعض جوانب المفاوضات المتصلة بالترتيبات الأمنية. وتتسم بعض المقترحات قيد النظر بأنها مبتكرة ويمكن أن تحدث فرقا حقيقيا فيما يتعلق بتعزيز استقرار السكان وأمنهم على أرض الواقع. ويتمثل التحدي

الـذي نواجهـه في أن نأخـذ معنـا الأطـراف – ولا سـيما الحركات – التي يوجد لديها عدم ثقة عميق لا يتزعزع في النوايا الحقيقية للحكومة وصدقها في تنفيذ ما سيتفق عليه.

ومـا زلنـا ننتظـر أن تـؤدي جهودنـا وجهـود المجتمـع الدولي لتقديم المساعدة والضمانات إلى الحركات إلى النتائج المرجوة في شكل تحرك سريع نحو التوصل إلى اتفاق.

وينص اتفاق وقف إطلاق النار المعزز المقترح على أن السيطرة على الجنجويد والميليشيات غير المنظمة شرط أساسي، إذا أريد التوصل إلى وقف لإطلاق النار واتفاق للسلام في دارفور. ويجب أن تكون هذه الخطوات تتابعية في مختلف مراحل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المعزز. ومن بين الضمانات التي أدخلناها في الاتفاق أنه يتعين أن تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان برصد كل من هذه الخطوات والتحقق منها. ولن تكون الحركات مضطرة إلى اتخاذ خطوات مقابلة، تتمثل في سحب قواها وإعادة نشرها وقبول اتفاق لتحديد الأسلحة على نحو محدود، إلا بعد الإتمام الذي يبعث على الارتياح لكل خطوة من الخطوات.

وفي المناقشات المتعلقة بالترتيبات الأمنية الشاملة التي أوشكت على البدء في أبوجا – ستبدأ ما أن ننتهي من مفاوضات وقف إطلاق النار – نربط بين نزع السلاح النهائي لقوات الجنجويد والميليشيات وتجميع قوات الحركات. وبالمثل، ينبغي أن تمضي العمليات الموازية المتمثلة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جنبا إلى جنب مع عملية إدماج المقاتلين السابقين للحركات في القوات المسلحة السودانية وغيرها من الدوائر الأمنية، على أساس معايير تتفق عليها الأطراف كجزء من صفقة شاملة.

ومع تقدم مفاوضات الترتيبات الأمنية، نوجه الانتباه إلى التحديات الكامنة في تنفيذ أي اتفاق في المستقبل، مع كل المسؤوليات التي سيفرضها ذلك على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويقوم قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حاليا بوضع خطة تنفيذية تفصيلية لكيفية نشر قواته للاضطلاع بالمهام الإضافية الكبيرة التي ستنشأ في إطار الاتفاق. ومن الواضح أنه ستكون هناك مهام معقدة عديدة يتعين أن تنهض بها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في المراحل الأولى لتنفيذ وقف إطلاق النار المتوخى، بما فيها التحقق من مواقع القوات على أرض الواقع، ورصد فض الاشتباك وإعادة الانتشار، والقيام بدوريات في المناطق المجردة من السلاح وطرق الإمداد باللوازم الإنسانية. وأود، بصفة خاصة، أن أوجه انتباه المجلس إلى الدور الهام الذي سيتعين أن تضطلع به الشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في رصد المواقع الإضافية في دارفور والقيام بأعمال الشرطة فيها، وبناء قدرة محلية على القيام بأعمال الشرطة، حيثما لا تكون هذه القدرة موجودة.

ورؤساء الدول الأفريقية على استعداد لمساعدتنا باشتراكهم الشخصي معنا، وبالإسهام بقوات لحفظ السلام في دارفور. وأنا موجود هنا لكي أناشد المجلس أن يقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أقصى دعم ممكن لكفالة أن يتم، بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، رفع مستوى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وزيادة قدرتها، وتمكينها حتى تستطيع أن تنهض بالمسؤوليات الإضافية. ولا حاجة بي إلى أن أشير إلى نقطة يجري ذكرها مرارا، وهي أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بتكوينها الحالي ليست مؤهلة، على النحو الأمثل، للوفاء بولايتها. وستزداد هذه المشكلة حدة على أثر المسؤولية الإضافية التي ستنشأ نتيجة لاتفاق وقف إطلاق النار.

ولا طائل من وراء المطالبة بالإبرام السريع لاتفاق، إذا لم يتم عمل شيء لإعداد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على النحو الملائم للاضطلاع بولايتها الموسعة. وما أرجوه من المجلس هو ألا ينتظر إلى حين الانتقال من بعثة

الاتحاد الأفريقي في السودان إلى قوة الأمم المتحدة لكي يعزز آليات تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه في أبوجا. ولا بد من تجنب أي مجادلات مؤسسية أو بيروقراطية فضلا عن ضرورة إعداد تخطيط حقيقي لكيفية مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على نحو محدد. والحالة في دارفور تتطلب أكثر من مجرد إتباع النهج المألوف المعتاد.

واتفاق وقف إطلاق النار المعزز لدارفور، المعروض حاليا على الأطراف، هو بالفعل وقف لإطلاق النار. وهو خارطة طريق تغطي ثلاثة أرباع الرحلة إلى اتفاق لترتيبات أمنية شاملة. ولأسباب مفهومة، تتردد كل الأطراف في التوقيع على وقف إطلاق النار هذا والسير على هذا الطريق إلى أن تتأكد من الحالة في نهاية المطاف. ولهذا فإننا حتى في الوقت الذي نواصل فيه مفاوضاتنا بشأن طرائق وقف إطلاق النار، نقوم بجدية بدراسة المسائل الأساسية المتعلقة بالمركز النهائي للقوات، فضلا عن مسائل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. ولا تساورنا أوهام، مع ذلك، في أن أي اتفاق سلام شامل لدارفور، يتم التوقيع عليه في أبوجا، سيكون نهاية المطاف. فهناك سنوات طوال من العمل الشاق أمام سكان دارفور وأصدقائهم في أفريقيا وفي العالم بأسره، إذا كانوا يريدون استعادة النسيج الاجتماعي لمجتمعاتهم الممزقة.

ويتطلب الصراع الدائر في دارفور أن نضع الأساس لكي تتم المصالحة على صعيد المجتمع. ويسعدني، في هذا الشأن، أن أعلم المجلس أننا شرعنا في عملية تحضير للحوار والمشاورات بين الدارفوريين. ويذكر المجلس أن الأطراف اتفقت في العام الماضي على أن تتاح الفرصة لسكان دارفور، عقب التوقيع على اتفاق رسمي للسلام، لكي يوحدوا صفوفهم ويتشاطروا هذا الاتفاق ويمتلكوه، من أجل تعميق وتعزيز الثقة في بناء السلام، فضلا عن العمل لتحقيق المصالحة الاجتماعية. وسنطرح على الأطراف بعد قليل مقترحاتنا النهائية للنظر فيها وإمكانية اعتمادها.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأفريقي سيواصل الاضطلاع بدور قيادي في الجوانب السياسية من عملية السلام وتنفيذ الاتفاق المتوخى، سيكون أيضا دور شركائنا مهما في توفير الدعم المتعدد الجوانب والتشجيع، وخاصة الأعباء الضخمة المالية واللوجستية وتلك المتعلقة بالموارد البشرية والخبرة، ليس للحوار ذاته فحسب، ولكن أيضا للمساعدة على تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها. ونعتقد أن عملية شفاء الجراح في دارفور يجب أن تبدأ فورا بعد التوقيع على الاتفاق، ولكن ينبغي ألا نتوقعها أن تكون عملية سريعة. وسيقتضي التحدي المتمثل في بناء السلام والمصالحة في دارفور مشاركتنا الجماعية المستمرة فيما بعد اختتام محادثات أبوجا بكثير.

في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، اتخذ الاتحاد الأفريقي قرارا يوضح فيه أنه يرغب في أن يرى اتفاق سلام شامل في دارفور قبل نهاية هذا الشهر. ونحن نعمل بكل طاقتنا من أجل الوفاء بذلك الموعد النهائي. وسنطرح قطعا مقترحاتنا على طاولة المفاوضات في الأيام المقبلة. وحضور نائب الرئيس علي عثمان طه ووفد الحركة الشعبية لتحرير السودان قد وفرا بالتأكيد زخما إضافيا للعملية. وحضور قادة الحركات في أبوجا علامة مشجعة أيضا وهو شرط أساسي للنجاح في حل الصراع. وآمل بإخلاص أن يبقوا في أبوجا، في حوار، بدون انقطاع، ورغم التشويش والخلافات التي ظهرت مرة أخرى في الأسبوع الماضي.

وقد يسَّر تقدمنا الدعم الذي وجدناه من الشركاء، الذين ظلوا ممثلين بشكل جيد. ونحن نتشاور معهم في كل منعطف. وصديقنا يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان، يزور أبوجا بصورة متواترة وفريقه مشارك

على نحو وثيق في جميع جوانب عملنا. وإنني أشيد بطاقته وتفانيه. وقد كان هؤلاء الشركاء أساسين في التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. بل وستزداد أهمية دورهم الأساسي ونحن نمضي تجاه تنفيذ الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه لاحقا.

وأود أن أعرب شخصيا، بصفتي أفريقيًا، عن تقديري وارتياحي للاهتمام والدعم المتواصلين اللذين ظللنا نتلقاهما من الأمين العام كوفي عنان وأسرة الأمم المتحدة. وفيما يخصني، منذ أن تشرفت بالمشاركة في عملية إصلاح الأمم المتحدة، أجد ذلك النوع من المشاركة المتواصلة من الأمم المتحدة مع منظمة إقليمية يثلج الصدر. وأنا سعيد بأن أكون طرفا في مظهر ملموس له فيما يتعلق بجهودنا المشتركة الرامية إل تسوية الصراع في دارفور. والتحديات التي تواجه هذا المجلس لا تشمل مواصلة إبقاء الأزمة الراهنة وعملية السلام قيد نظره فحسب، فهي لم تكتمل بعد، ولكن أيضا البحث عن سبل لمواجهة التحديات المقبلة في مرحلة ما بعد الصراع.

وآمل أن يواصل هذا المجلس أيضا مساعدة جمهورية تشاد والسودان على إيجاد حل للمشاكل التي ظلت تتطور لبعض الوقت حتى الآن. وبينما ندعم اتفاق طرابلس بصورة قاطعة، ما زلنا نأمل في أن يُعمل كل ما هو ممكن لاحتواء المشاكل المحددة، لأن معظمها له تأثير مباشر على الجهود التي نبذلها في أبوجا، كما كشفت المفاوضات بشأن اتفاق وقف إطلاق النار.

ختاما، أترك لدى المجلس مرة أخرى رسالة بأننا في المرحلة النهائية من إبرام اتفاق دارفور للسلام. والوساطة مستعدة، ونعتقد أن الوقت مناسب، لتنتقل الأطراف من الحجج إلى القرارات. وأنا واثق بأننا حالما نطرح مقترحاتنا، سنتلقى تأييدا لا لبس فيه من الأمم المتحدة وتشجيع هذا المجلس للأطراف على التوقيع على الاتفاق بدون تأخير.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد سالم على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى جلسة سرية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.